

Distr.
GENERAL

S/1997/723
18 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس

الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم، لعلم أعضاء مجلس الأمن الرسالة الموجهة من حكومة بوروندي إلى رؤساء دول المنطقة على إثر اجتماع القمة الإقليمي الخامس بشأن الصراع البوروندي.

وحكومة بوروندي تؤكد مجدداً عزمهَا على مواصلة عملية السلام وهي العملية التي يمكن لجميع أطراف الصراع الاشتراك في مفاوضاتها، وتشدد على انتغالها بتهيئة الظروف المؤاتية لنجاح تلك العملية.

وما برح إسهام المجتمع الدولي والبلدان المجاورة في تهيئة تلك الظروف يعد أمر لا غنى عنه.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعظيم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غماليل نداروزاني

السفير

الممثل الدائم

المرفق

رسالة موجهة من حكومة جمهورية بوروندي إلى رؤساء دول المنطقة على إثر اجتماع القمة الإقليمي الخامس بشأن الصراع البوروندي

- ١ - طلبت حكومة جمهورية بوروندي إرجاء الجولة الأولى من المفاوضات فيما بين البورونديين التي كان من المقرر أن تبدأ في أروشا في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ كيما يتاح لها الوقت للتشاور مع جميع شركائها بغية تحسين ظروف الوساطة وإيجاد مكان آخر، خارج جمهورية تنزانيا المتحدة، أنساب ليدور فيه ذلك الحوار.
- ٢ - وفي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عقد في دار السلام اجتماع قمة لرؤساء دول المنطقة دعا اليه رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة. وتم تكليف الرئيس يوبيري موسيفيني بنقل مضمون وروح نتائج الاجتماع. وقد أدى مهمته بدعوة رئيس جمهورية بوروندي في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ إلى مبارارا بأوغندا. وخلال مباحثاتهما أتيحت للرئيس ببير بوبيوا الفرصة ليشرح لنظيره الأوغندي موقف حكومة جمهورية بوروندي الموجز في السطور التالية.
- ٣ - تعرب حكومة بوروندي عن أسفها لعدم دعوتها الى اجتماع القمة. فحضورها الاجتماعات التي لا تتناول سوى مسألة الصراع البوروندي يعد، فيرأيها، ضرورة لا غنى عنها من أجل توفير المعلومات والإيضاحات التي يمكن أن يسترشد بها رؤساء دول المنطقة بما يخدم السلام في بوروندي.
- ٤ - إن عملية السلام في بوروندي لا بد أن تتم من خلال الحوار والتفاوض فيما بين أبناء بوروندي. وقد أخذت الحكومة على عاتقها التزاما بالمضي في هذه الطريق وتسيئة جميع الظروف المؤاتية لإحراز تلك العملية نتائج مثمرة. ومن ثم استهلت حملة توضيحية واسعة النطاق بغية تشجيع جميع القوى السياسية والاجتماعية البوروندية على قبولها. وجذرت الحكومة الى تنظيم نقاش وطني حافل ومفاوضات لاستخلاص توافق في الآراء بشأن المسائل الجوهرية والحلول اللازمة لها. وعقب العملية، سيتع تلك المشاورات، تشكيل حكومة انتقالية عن طريق التفاوض، بما يتيح توحيد البلد في المسار الذي يختاره أبناؤه بأنفسهم، وصولاً الى الهدف النهائي ألا وهو إحلال مؤسسات ديمقراطية يطمئن إليها الجميع.
- ٥ - وتكرر حكومة جمهورية بوروندي الإعراب عن شواغلها المتعلقة بالوساطة والبلد المضيف لها. فما من عملية يمكن أن تفضي إلى السلام في بوروندي ما لم يشارك البورونديون في إرساء أسسها وما لم يضطلع بها في اتفاق تام معهم. ومن ثم يتحتم إجراء التشاور على نطاق أوسع بين الوسيط والبورونديين وخصوصاً مع حكومة جمهورية بوروندي التي تتولى زمام الأمور في البلد والتي تقع على كاهلها مسؤولية جسمية أي مسؤولية إخراج البلد من الأزمة.

٦ - وتدعيمًا لثقة جميع الأطراف في الوساطة، واتباعاً للقواعد المعترف بها عالمياً في هذا المضمار، ترى حكومة بوروندي أنه لا بد من تعزيز الوسيط بشخصيات أخرى وبخبراء محنكين في تقنيات فض الصراعات.

٧ - إن اعتراض حكومة جمهورية بوروندي على إجراء المباحثات في جمهورية تنزانيا المتحدة أمر مفهوم تماماً. وقد استند فيه أساساً إلى التوتر الراهن الناشئ عن مشكلة مخيمات اللاجئين التي أقامتها جمهورية تنزانيا المتحدة على بعد بضعة عشرات الكيلومترات من بوروندي على امتداد الحدود المشتركة والتي تشن منها، بانتظام، غارات دامية على الأراضي البوروندية. ومما زاد من حدة ذلك التوتر الحملة العدائية التي شنتها السلطات التنزانية عشية بدء محادثات السلام. ومن ثم يستلزم الأمر على وجه السرعة التوسط في النزاع بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة كيما تناول عملية السلام في بوروندي كل فرصها ويصان السلام في المنطقة.

٨ - لقد أخذت حكومة جمهورية بوروندي على عاتقها التزاماً بمواصلة عملية السلام من خلال المفاوضات. وإذا كانت قد طلبت إرجاء الجولة الأولى من المباحثات فهذا فقط لأنها تأمل أن تجري تلك المباحثات في أفضل الظروف. ومن ثم، فاستعمال أساليب الضغط حيالها وحيال الشعب البوروندي إنما هو أمر لا يحدي بل ويضر أيضاً. وعلى ذلك تكرر مطلبها بأن ترفع، تماماً، الجزاءات التي تفتك بالشعب البوروندي ولا سيما أضعف طبقاته.

٩ - إن حكومة جمهورية بوروندي لا تستوعب الأساس المنطقي للنداء الذي وجهه إليها اجتماع القمة الخامس لرؤساء دول المنطقة ويدعواها فيه إلى وقف المحاكمات الجارية. فوقف تلك المحاكمات من شأنه أن ينضي بالبلد إلى حالة من الفوضى وانعدام الأمن العام. والواقع أنه ما من مواطن بوروندي يمكنه استيعاب فكرة أن تعاقب العدالة على الجنج بينما لا تستطيع الفصل في جرائم القتل مثل جريمة اغتيال الرئيس نداداي وما أرتكب منذ وقوعها من مذابح لها طابع جريمة الإبادة الجماعية. وهكذا فوق المحاكمات الجارية والقادمة أمر غير مقبول. والغاية المنشودة هي أن يلقي كل منهم محاكمة عادلة ومنصفة يكفل له فيها الحق في الدفاع، وقد تعهدت الحكومة بالفعل بذلك قصارها لضمان تحقق ذلك.

١٠ - وفيما يتعلق باشتراك بعض الشخصيات المشار إليها في البيان المشترك الصادر عن اجتماع القمة الإقليمي الخامس بشأن الصراع البوروندي في محادثات السلام، تؤكد حكومة جمهورية بوروندي مجدداً التزامها بإجراء مفاوضات شاملة يمكن لكل من يرغب من هيئات الدولة والمنظمات السياسية والمدنية الاشتراك فيها. بيد أنه لا يمكن التحايل على العدالة. ففي الواقع ما من أحد يمكن أن يعلو فوق القانون. ومن ناحية أخرى فالاشتراك في المفاوضات لا بد أن توفره صفة مؤسسة الدولة أو المنظمة السياسية المشاركة. ومن ثم تخطاب الحكومة في رؤساء دول المنطقة حسن الإدراك من حيث أنه لا يمكن منح أي تصاريح استثنائية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام، أو لا توفرها صفة تمثيلية صحيحة.

١١ - والتزاماً من حكومة جمهورية بوروندي بهدفها السامي المتمثل في قيادة البلد صوب السلام من خلال الحوار والمقاييس، فهي ستلبي الدعوة القادمة الى الاشتراك في محادثات السلام. بيد أنها ستواصل إبداء شواغلها ما لم توجد لها حلول في غضون ذلك.

١٢ - وتنوجه حكومة جمهورية بوروندي بالشكر لرؤساء دول المنطقة على اهتمامهم بالسلام في بوروندي وتدعوه الى منحها ثقتهما والاعتراف بأنها المعنى الأول والشريك الذي لا يمكن تخطيه وذلك من أجل تسيير عملية السلام في بوروندي وانجاحها.

- - - - -